

## خالد حنفي: الارتقاء بهمسار العلاقات العربية - الأوروبية عبر الطاقات الهائلة للتحول الرقمي

علاقتنا إلى مستويات أعلى مما هي عليها حالياً من خلال وضع معايير مشتركة تستهدف تحقيق تنمية مستدامة بمشاركة بين القطاعين العام والخاص ارتكازاً على تطوير لوجستيات النقل والموانئ لتعزيز ربط شبكات الطرق البحرية والبرية وسكك الحديد وسلاسل العرض والقيم المضافة، وكذلك الطاقات الهائلة الممكنة للتحويل الرقمي."

واعتبر أن "كيفية تجسيد هذا التعاون على أرض الواقع، يكون عبر وضع تصور شمولي متكامل للمشروع المستقبلي الذي نريده لفضائنا، يقوم على ترتيب عقلائي للأولويات، ورسم محكم لأهداف واقعية، ونهج أسلوب تشاركي واستباقي، يعتمد آليات عمل مرنة ومتطورة. حيث نحتاج الى أجنحة تعاون مشتركة جديدة أبعد من مجرد مواجهة الأزمات الحالية، بل تتطوي على مشروعات رقمية مشتركة في شتى القطاعات الحيوية، من الطاقة المتجددة إلى التكنولوجيا، إلى السياحة والتجارة".

وتابع: "بالأمس قبل عدة أيام ناقشنا في اجتماع رفيع المستوى لمؤسسات العمل العربي المشترك المنضوية تحت مظلة الجامعة العربية مجموعة من المقترحات المهمة لتعزيز التحول الرقمي في العالم العربي، وتتناول إقامة مرصد لمتابعة ومواجهة الكوارث، بما فيه جائحة كورونا، وآليات للحماية من القرصنة، وغيرها العديد من المقترحات لإنشاء شركات رقمية بسن المنظمات والاتحادات العربية المتخصصة والقطاع الخاص العربي تستهدف إقامة جامعة عربية رقمية وأكاديمية للابتكار العلمي ومنصة للتجارة الإلكترونية العربية وقاعدة بيانات البحث للابتكار ومنصة للجودة في التعليم وغيرها. كما اطلق اتحاد الغرف العربية مبادرة للتحويل الرقمي من خلال شراكة مع اتحاد المصارف العربية وقد تم إطلاقها في مدينة دبي عام 2020 وتشمل المنصات المعلوماتية والمخصصة في التحول الإلكتروني في عمليات التحول الإلكتروني في العمليات التجارية وعمليات النقل، وكذلك مع منظمة يونيدو - البحرين من خلال برامج دعم الابتكار والشباب والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ونحن نحتاج لأن نفعّل التعاون العربي الأوروبي في هذه المجالات جميعها، خصوصاً وأن أوروبا قطعت شوطاً كبيراً في مجال الثورة الرقمية، بل إنها انطلقت بالأساس منها".



المصدر (اتحاد الغرف العربية)

أشار أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، إلى أن التعاون "العربي الأوروبي يستند إلى مصالح مشتركة وتاريخ طويل وجوار وقرب جغرافي، حيث نجح الجانبان في نسج شبكة متينة من العلاقات المؤسساتية والمجتمعية"، مؤكداً أن "الاتحاد الأوروبي في طليعة الشركاء التجاريين لبلدان العالم العربي وحل عام 2019 في المرتبة الخامسة من حيث التصدير بعد كل من الصين والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وروسيا بنسبة 6.3% من إجمالي مستوردات الاتحاد الأوروبي. كما أن العالم العربي هو أربع أكبر مستورد من الاتحاد الأوروبي بعد كل من الصين والولايات المتحدة والمملكة المتحدة بنسبة 7.9% من إجمالي صادرات الاتحاد الأوروبي".

كلام حنفي جاء خلال كلمة له في الندوة التي نظمتها الغرفة التجارية العربية البلجيكية للكسمبورجية في إطار معرض تشجيع الاستثمار والصادرات البلجيكي، بعنوان "تعزيز الشراكة العربية الأوروبية ما بعد أزمة كوفيد"، حيث شدد على أن "التعاون العربي الأوروبي ينطوي على طاقات هائلة في ضوء العلاقات التاريخية والثقافية الواسعة. كما أن الاتحاد الأوروبي والدول العربية يمثلان اثنين من أكبر المجموعات الاقتصادية في العالم. ولكن ورغم الجوار والعلاقات الواسعة النطاق، فإن جزءاً محدوداً فقط من هذه الطاقات يتحقق، الأمر الذي يتطلب إعادة نظر جديّة بالتعاون المشترك لتأخذ الشراكة أبعادها الطبيعية التي تعود بالمنفعة المتبادلة لكلا الجانبين". وقال: "لقد كان الاتحاد الأوروبي في السابق الشريك التجاري الأول للعالم العربي، ولكن هذه الشراكة تراجعت كثيراً لصالح دول الشرق الأقصى والأميركيتين بسبب القيود والعقبات المفروضة على الصادرات العربية والشروط الصعبة لقواعد المنشأ، الأمر الذي يستدعي إعادة التفكير لكي تأخذ الشراكة أبعادها المستحقة والمتكاملة الأهداف".

وأكد أن "النظر إلى العلاقات من الناحية التقليدية يبقى قاصراً في ظل التحول التاريخي الذي أحدثته الثورة الصناعية الرائعة والتغير لطبيعة الحياة والاقتصاد، فضلاً عن التدايات غير المسبوقة التي أحدثتها جائحة كورونا. فنحن نعيش اليوم في ظروف بالغة الصعوبة وملينة بالتحديات وتشكل مفترق طرق رئيسي لما سيكون عليه المستقبل في منطقتنا، وعلينا أن نجدس رغبتنا المشتركة في الارتقاء بهمسار

### Khaled Hanafy: Upgrading the Arab-European Relations through the Tremendous Potential of Digital Transformation

The Secretary General of the Union of Arab Chambers, Dr. Khaled Hanafy, noted that the "Arab-European cooperation is based on common interests, a long history, neighborhood and geographical proximity, as the two sides succeeded in weaving a solid network of institutional and societal relations," stressing that "the European Union is at the forefront of trading partners for the countries of the Arab world and the year 2019 ranked fifth in terms of export after China, the United States, the United Kingdom, and Russia, 6.3% of the total imports of the European Union. In addition, the Arab world is the fourth largest importer from the European Union after China, the United States and the United Kingdom, accounting for 7.9% of the total EU exports.

Hanafy's words came during his speech at the symposium organized by the Belgian-Luxembourgish Arab Chamber of Commerce within the framework of the Belgian Investment Encouragement and Exports Exhibition, titled "Strengthening the Arab-European Partnership after the Covid-19 Crisis," where he stressed that "Arab-European cooperation has enormous potentials in light of relations. The European Union and the Arab countries represent two of the largest economic groups in the world. However, despite the wide-ranging neighborhood

and relations, only a limited part of these energies is achieved, which requires a serious review of joint cooperation so that the partnership takes its natural dimensions that are beneficial for both sides."

He added: "The European Union was previously the first trading partner of the Arab world, but this partnership has retreated greatly in favor of the Far East countries and the Americas due to restrictions and obstacles imposed on Arab exports and the difficult conditions of the rules of origin, which calls for rethinking so that the partnership takes its deserved and complementary dimensions."

Hanafy stressed that "looking at relations from the traditional point of view remains deficient in light of the historical transformation brought about by the wonderful industrial revolution and the change in the nature of life and the economy, as well as the unprecedented repercussions caused by the Corona pandemic. We live today in extremely difficult and challenging conditions and constitute a major crossroads of what will be the future in our region, and we have to embody our common desire to elevate the path of our relations to higher levels than they are currently by setting common standards aimed at achieving sustainable development with the participation of the public and private sectors

based on developing transport and port logistics to strengthen the connection of the networks of sea and land roads, railways and supply chains and the added values, as well as the enormous potential for digital transformation."

He also considered that "embodying this cooperation on the ground is through developing an integrated holistic vision for the future project we want for our space, based on a rational arrangement of priorities, a solid drawing of realistic goals, and a participatory and proactive approach that adopts flexible and sophisticated working mechanisms. We need an agenda of new joint cooperation that goes beyond just facing the current crises, but rather involves joint digital projects in various vital sectors, from renewable energy to technology, to tourism and trade."

He continued: "Several days ago, we discussed in a high-level meeting of joint Arab action institutions under the umbrella of the Arab League, a set of important proposals to promote digital transformation in the Arab world, and dealt with establishing an observatory to follow up and

confront disasters, including the Corona pandemic, and mechanisms to protect against piracy, and many other proposals for establishing digital companies at the age of specialized Arab organizations and federations and the Arab private sector aiming to establish an Arab digital university, an academy for scientific innovation, a platform for Arab e-commerce, a research database for innovation and a platform for quality in education and others. The Union of Arab Chambers also launched an initiative for digital transformation through a partnership with the Union of Arab Banks in Dubai in 2020 which includes information platforms that specialize in electronic transformation processes, commercial and transport operations, as well as with the UNIDO-Bahrain organization through programs to support innovation, youth and small and medium enterprises. We need to do Arab-European cooperation in all these areas, especially since Europe has made great strides in the field of the digital revolution, and it has even started mainly from it."

**Source (Union of Arab Chambers)**



## ■ الميزان التجاري القطري يسجل انخفاضا سنويا

وانخفضت قيمة صادرات "غازات النفط والهيدروكربونات الغازية الأخرى" والتي تمثل الغاز الطبيعي المسال والمكثفات والبروبان والبيوتان، على أساس سنوي، لتصل إلى نحو 9.4 مليارات ريال، بنسبة 36.8%، وانخفضت قيمة "زيت نفط وزيت مواد معدنية قارية خام" لتصل إلى ما يقارب 3 مليارات ريال، بنسبة 26.7%، وارتفعت قيمة صادرات "زيت نفط وزيت متحصل عليها من مواد معدنية قارية غير خام" لتصل إلى نحو 1.5 مليار ريال، بنسبة 8.2%. واحتلت الهند صدارة دول المقصد بالنسبة لصادرات قطر بقيمة 2.83 مليار ريال، أي ما نسبته 16.5% من إجمالي قيمة الصادرات القطرية، تليها الصين بـ2.75 مليار ريال وبنسبة 16.1%، ثم اليابان بـ2.7 مليار ريال وبنسبة 15.7%.

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)

سجل الميزان التجاري القطري فائضا مقداره 8.6 مليارات ريال (2.3 مليار دولار)، في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، مسجلا بذلك انخفاضا قدره 5.7 مليارات ريال (1.56 مليار دولار)، أي ما نسبته 39.8% مقارنة بالشهر المماثل من العام 2019، وهبوطا يقدر بـ500 مليون ريال، أي 5.2% مقارنة مع شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الفائت.

وبحسب جهاز التخطيط والإحصاء القطري، فقد بلغ إجمالي قيمة الصادرات القطرية خلال ديسمبر/ كانون الأول الماضي، نحو 17.1 مليار ريال، أي بانخفاض سنوي نسبته 27.3%، وبارتفاع شهري بنسبة 3.3% مقارنة بشهر نوفمبر / تشرين الثاني الماضي. أما قيمة الواردات السلعية، فسجلت ارتفاعا بنسبة 8% على أساس سنوي، لتصل إلى نحو 8.5 مليارات ريال، فيما ارتفعت على أساس شهري 13.4%.

which represent liquefied natural gas, condensate, propane and butane, on an annual basis, decreased to about 9.4 billion riyals, by 36.8%, and the value of "petroleum oils and oils of crude mineral materials" decreased to about 3 Billions of riyals, by 26.7%, and the value of exports of "petroleum oils and oils obtained from continental non-raw mineral materials" to reach about 1.5 billion riyals, by 8.2%. India topped the destination countries for Qatar's exports with a value of 2.83 billion riyals, or 16.5% of the total value of Qatari exports, followed by China with 2.75 billion riyals, or 16.1%, and then Japan with 2.7 billion riyals, or 15.7%.

**Source (Al-Araby Al-Jadeed Newspaper, Edited)**

## ■ The Qatari Trade Balance Records an Annual Decline

The Qatari trade balance recorded a surplus of 8.6 billion riyals (2.3 billion dollars) last December, recording a decrease of 5.7 billion riyals (1.56 billion dollars), or 39.8% compared to the same month of the year 2019, and a decrease of 500 million riyals, or 5.2%, compared to last November.

According to the Qatari Planning and Statistics Authority, the total value of Qatari exports reached about 17.1 billion riyals during last December, an annual decrease of 27.3%, and a monthly increase of 3.3% compared to last November. As for the value of merchandise imports, they increased by 8% on an annual basis, to reach about 8.5 billion riyals, while they increased by 13.4% on a monthly basis.

The value of exports of "oil gases and other gaseous hydrocarbons"

## ■ موريتانيا: توفير 20 ألف وظيفة في 2020 رغم "كورونا"

كشف رئيس الوزراء الموريتاني محمد ولد بلال، عن تمكن حكومته خلال العام الماضي من توفير أكثر من 20 ألف وظيفة دائمة، على الرغم من التبعات السلبية لتفشي جائحة كورونا محلياً ودولياً. وأبلغ ولد بلال البرلمان الموريتاني أن حصيلة الوظائف المستحدثة تجاوزت التوقعات والالتزامات التي تم التعهد بها، لافتاً إلى أنه "من بين الوظائف التي وفرتها الحكومة 6 آلاف وظيفة في مجال التعليم، و1140 وظيفة في الإدارة العامة، و2000 فرصة عمل في مجالات النقل والمخابز والفنادق، إضافة إلى آلاف الفرص في قطاعات حكومية متعددة".



وتؤكد الحكومة أنها أنجزت جملة من المشاريع التي كان لها أثر إيجابي على وضعية العمال، من بينها إنشاء المجلس الوطني للحوار الاجتماعي الذي تم استحداثه أخيراً، وأنبطت به مهام الإشراف على الانتخابات التمثيلية، ومناقشة واقتراح حد أدنى للأجور، ونسبة المساهمة في صندوق الضمان الاجتماعي وسقف اقتطاعها والإشراف على الخطة الوطنية لمكافحة عمل الأطفال والعمل الجبري. كما عملت الحكومة على إصدار بعض النصوص التنظيمية المطبقة لمدونة الشغل، حيث تمت مراجعة التنظيم الداخلي للمفتشيات الجهوية للشغل، مما مكن من الفصل بين الأجهزة المكلفة بتسوية نزاعات الشغل عن تلك المكلفة بالرقابة، وذلك تقديماً لتعارض المصالح.

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)

ووفق معطيات رسمية، تصل نسبة العاطلين عن العمل في موريتانيا إلى 11 بالمائة، لكن منظمة العمل الدولية تقول إنها تبلغ حوالي 30 في المئة.

### ■ Mauritania: Creating 20,000 jobs in 2020 Despite of "Corona"

Mauritanian Prime Minister Mohamed Ould Bilal revealed that his government, during the past year, was able to provide more than 20 thousand permanent jobs, despite the negative consequences of the outbreak of the Corona pandemic locally and internationally.

Ould Bilal informed the Mauritanian Parliament that the outcome of the created jobs exceeded the expectations and commitments made, pointing out that "among the jobs provided by the government are 6 thousand jobs in the field of education, 1140 jobs in public administration, and 2000 jobs in the fields of transport, bakeries and hotels, in addition to thousands of opportunities in multiple government sectors."

According to official data, the unemployment rate in Mauritania is 11 percent, but the International Labor Organization says it is about 30 percent.

The government affirms that it has completed a number of projects that have had a positive impact on the workers' situation, among them the establishment of the National Council for Social Dialogue, which was recently created and entrusted with the tasks of supervising representative elections, discussing and proposing a minimum wage, the percentage of contribution to the Social Security Fund and the deduction ceiling and overseeing the national plan to combat child labor and forced labor. The government also worked on issuing some regulatory texts that apply the labor code, where the internal organization of the regional labor inspectorates was revised, which made it possible to separate the agencies in charge of settling labor disputes from those charged with oversight, in order to avoid conflicts of interest.

Source (Al-Araby Al-Jadeed Newspaper, Edited)

## ■ الصقر: الكويت تولي اهتمامها بالغا بتوطيد العلاقات الاقتصادية مع الصين

أكد رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت، محمد الصقر، أن الغرفة تولي اهتماماً بالغا لتوطيد العلاقات الاقتصادية المشتركة مع الصين، التي تحتل المرتبة الأولى كأفضل شريك تجاري للكويت، مشدداً على أنها مستعدة لتسخير كل إمكانياتها لتحقيق الأهداف المشتركة.



كل منهما. ولفت إلى بذل المساعي لتذليل المعوقات أمام المستثمرين، وزيادة حركة التبادل التجاري وزيارات الوفود بين البلدين الصديقين، موضحاً أن الصين تتطلع للمضي قدماً في تنفيذ مشروع مدينة الحرير وتطوير الجزر الكويتية، والذي يعتبر مشروعاً إستراتيجياً وتنموياً. وبين أنه سيقوم بدعوة مجتمع الأعمال الكويتي خلال هذا العام، للمشاركة بالفعاليات الاقتصادية في الصين، بهدف مناقشة فرص التعاون الاستثماري المتاحة في القطاعات

المختلفة، معبراً عن ارتياحه لافتتاح قنصلية كويتية في مدينة شنغهاي قبل عام تقريباً، والتي تعد لبنة جديدة من لبنات التعاون السياسي والاقتصادي الكويتي والصيني، وافتتاح خط طيران مباشر بين الكويت ومدينة كوانزو، ما سيسهم في تيسير حركة المستثمرين بين البلدين الصديقين.

المصدر (صحيفة الراي الكويتية، بتصرف)

جاء ذلك خلال استقباله، السفير الصيني في الكويت لي مين غانغ، بحضور مدير عام الغرفة رياح الرياح، لمناقشة طبيعة التعاون الاقتصادي بين الكويت والصين، وبحث سبل إقامة المزيد من المشاريع الاستثمارية المشتركة بين البلدين، وتشجيع إقامة الفعاليات الاقتصادية لتنمية العلاقات القائمة بينهما.

بدوره، أكد غانغ أن السفارة الصينية تسعى جاهدة إلى تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين على جميع الصعد، والحث على استغلال الفرص الاستثمارية المتوافرة في

### ■ Al-Sager: Kuwait Confers Great Importance to Consolidating Economic Relations with China

The head of the Kuwait Chamber of Commerce and Industry, Muhammad Al-Sager, affirmed that the chamber pays great attention to consolidating joint economic relations with China, which ranks first as Kuwait's best trading partner, stressing that it is ready to harness all its capabilities to achieve common goals.

This came during his meeting with the Chinese ambassador to Kuwait Li Minggang, in the presence of the Chamber's Director General, Rabah al-Rabah, to discuss the nature of economic cooperation between Kuwait and China, and to discuss ways to establish more joint investment projects between the two countries, and to encourage the establishment of economic activities to develop the existing relations between them.

For his part, Minggang stressed that the Chinese embassy is striving to develop bilateral relations between the two countries at all levels, urging the exploitation of investment opportunities available in each of them. He also pointed out that efforts should be made to overcome obstacles

facing investors, increase trade exchange and visits of delegations between the two friendly countries, explaining that China is looking forward to moving forward in implementing the Silk City project and developing the Kuwaiti islands, which is considered a strategic and developmental project. He also indicated that he will invite the Kuwaiti business community during this year to participate in economic activities in China, with the aim of discussing investment cooperation opportunities available in various sectors, expressing his satisfaction with the opening of a Kuwaiti consulate in Shanghai about a year ago, which is a new building block of Kuwaiti-Chinese political and economic cooperation, in addition to the opening of a direct flight route between Kuwait and Quanzhou, which will facilitate the movement of investors between the two friendly countries.

Source (Al-Rai Newspaper-Kuwait, Edited)